



مؤتمر منظمة التأهيل الدولي_الإقليم العربي

دبي 11-12 نوفمبر 2009

برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين، حرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

عقدت وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع منظمة التأهيل الدولي، الإقليم العربي، مؤتمر التأهيل الدولي خلال الفترة من 11-12 نوفمبر 2009 تحت شعار: " اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. التصديق واستراتيجيات التطبيق"، بحضور حوالي (375) مشاركاً من (37) دولة، وقد صدر عن المؤتمرين البيان التالي:

1- يتشرف المشاركون بتوجيه الشكر والتقدير إلى صاحبة السمو الملكي لتكرمها برعاية المؤتمر.

2- ثمن المشاركون الدور الريادي للإمارات العربية المتحدة، وإمارة دبي تحديداً، في مجال تأمين التسهيلات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات.

3- ثمن المشاركون عالياً الجهود الحثيثة التي بذلها فريق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية، بتوجيه من معالي الدكتورة مريم محمد خلفان الرومي، وأنشوا على حسن التنظيم وكرم الضيافة، وتقديم كل التسهيلات للمشاركين.

وصدرت عن المؤتمرين التوصيات التالية:



التوصيات

- حث الدول على الإسراع بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري.
- استصدار التشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تطوير التشريعات الموجودة حالياً، لكي تتلاءم مع ما جاء في بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إعطاء قضايا الإعاقة الأهمية التي تستحق ضمن سياسات وخطط الدول، وضرورة احتلالها مرحلة متقدمة على سلم أولوياتها الوطنية.
- رصد الميزانيات الكافية لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بناء استراتيجية وطنية يشارك فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الدمج الشامل لهم.
- وضع خطط وطنية شاملة للتوعية بالأسباب المؤدية إلى حدوث الإعاقات.
- حث جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والمحلي ذات العلاقة ببرامج الأشخاص ذوي الإعاقة، على التركيز على تنمية قدراتهم وبناء مهاراتهم لتأمين دمجهم الشامل في المجتمع.
- مطالبة الجمعيات المهتمة بمختلف أنواع الإعاقات، بتطوير برامجها وأنظمتها، بما يتوافق مع نصوص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاستفادة من التطور التقني على المستوى الدولي، وتسهيل استخدامه بما يفيد الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم الشامل.



- التأكيد على ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة والإمكانيات المتوفرة في إطار التعاون الدولي، تنفيذاً لما جاء في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في صياغة ومناقشة وتنفيذ جميع الخطط والبرامج الخاصة بهم، تحقيقاً لمبدأ "لاشيء لنا من دوننا".